

صحيح أن الولايات المتحدة عملت في الشرق الأوسط على أن تعزل الاتحاد السوفياتي عن « التسوية » قبل وقت طويل من بداية طريق المعاهدة ، ونجحت بالفعل في إقناع أطراف عربية (مصر في الأساس) بأن الخطر الراهن هو خطر الشيوعية وليس خطر الصهيونية . ولكن في الوقت نفسه ، وبسبب هذه السياسة ذاتها - أوجدت واقعا جديدا يفرض على الاتحاد السوفياتي أن يخوض الصراع من أجل مصالحه المباشرة وليس من أجل نصره حلفاء أو اصدقاء له في المنطقة . وبهذا المعنى أصبح على الاتحاد السوفياتي أن ينحي اعتبارات « الوفاق » أو « الانفراج » على الولايات المتحدة ردا على تنحيه دوره في المنطقة . هذه التنحية التي بدأت من قبل حرب ١٩٧٢ بتنسيق كشفته الأحداث التالية بين الإدارات الأميركية والنظام المصري . كما كشفت الأحداث أن ابعاد الاتحاد السوفياتي عن « الصراع » الشرق أوسطي وعن « التسوية » لم يكن مجرد اضعاف الجانب العربي في هذا الصراع وارتفاعه على التسوية التي جاءت بـ « المعاهدة » المصرية - الاسرائيلية ، إنما كان لضعاف الاتحاد السوفياتي أيضا ومحاصرته استراتيجيا .

والسياسة التي أدت الى « المعاهدة » والى تصعيد التحالف الأميركي - الاسرائيلي على النحو الذي شرحناه قبلا هي نفسها التي أدت الى أنتهاج الاتحاد السوفياتي الاستراتيجية التي تعتبرها الولايات المتحدة - والغرب عامة - استراتيجية محاصرة الشرق الأوسط من الخارج ، أي من التخوم المحيطة به (أفغانستان - اثيوبيا - عدن ، وقد كادت التفسيرات الأميركية طوال عام ١٩٧٨ تضيف إيران ، التي ان تبين بوضوح أن الثورة الإيرانية لم تكن بأي حال جزءا من نشاط سوفيياتي) .

ومن الطبيعي أن يعتبر الاتحاد السوفياتي الطريق الذي دفعت فيه الولايات المتحدة تطورات الشرق الأوسط ، والذي انتهى بالاحداث المتلاحقة السريعة ابتداء من زيارة أنور السادات للقدس المحتلة ، الى اتفاقات كامب ديفيد الى توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية - هو حيلة الهجوم الذي تشنه الولايات المتحدة ضده (الهجوم المعادي للشيوعية) في أخطر مواقع هذا الهجوم . ومن الطبيعي أن يفسر الاتحاد السوفياتي النشاط الكثيف الذي قامت به الولايات المتحدة في الشرق الأوسط حتى أوصلت التطورات الى هذا الحد أنه نشاط موجه في الأساس ضد الاتحاد السوفياتي ، وأنه استغلال للصراع العربي - الاسرائيلي لتحقيق أهداف امبريالية تتعلق بخطط الولايات المتحدة ضده بقدر لا يقل عن تعلقها بخطط الولايات المتحدة لحماية اسرائيل أو لحماية « مصالحها » النفطية في منطقة الشرق الأوسط .

ان توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية لا يمكن ان يرى من وجهة النظر